الصباح الاقتصادية
12
العدد 2450 - السنة التاسعة
الإثنين 18 رجب 1437 - الموافق 25 إبريل 2016
Monday 25 April 2016 - No.2450 - 9th Year

سوق الكويت للأوراق المالية بعهدة القطاع الخاص اعتبارا من اليوم

العلي: تلك هي البداية لمرحلة تاريخية وحقيقية لخصخصة مرفق البورصة

■ الحجرف: هناك إيمانا مشترك لدى الجميع بأن إنجاز هذه الخطوة يعد استحقاقاً قانونياً للرقي بالبورصة

جانب من الاجتماع

اقرت لجنة سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) انتقال مهام السوق إلى شركة البورصة لينتهي دور لجنة السوق تماما ويكون اليوم الاثنين أول يوم لها في عهدة القطاع الخاص بعد إسناد إدارتها إلى شركة البورصة.

وقال وزير التجارة والصناعة ورئيس اللجنة الدكتور يوسف العلي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة ان تلك الخطوة تعد بداية لمرحلة تاريخية وحقيقية لخصخصة مرفق البورصة وفق القانون رقم 7 لعام 2010.

وعن دور وزارة التجارة الرقابي بعد انتقال مهام ادارة السوق لشركة البورصة أوضح الوزير العلي انه سينتقل إلى هيئة أسواق المال بالكامل مع انتهاء دور لجنة السوق أمس باعتبارها عقدت اخر اجتماعاتها.

من جهته قال رئيس مفوضي هيئة اسواق المال الدكتور نايف الحجرف إن تسليم مهام سوق الكويت للأوراق المالية لشركة البورصة يعد علامة فارقة وتاريخية في تاريخ (البورصة) لما يمثله ذلك من استحقاق ينتظره الاقتصاد الوطني متمثلا في نقل اول مرفق من الإدارة العامة إلى إدارة القطاع الخاص.

وأضاف الحجرف أن (البورصة) مرت بخطوات مهمة وتاريخية بدأت مع بدايات السوق من خلال مديريه الذين تعاقبوا عليه منذ عام 1983 ليصلوا بالسوق عبر جهودهم التي بذلوها إلى أن أصبح ضمن اهم أسواق المنطقة.

وذكر أن هناك ايمانا مشتركا لدى الجميع بأن انجاز هذه الخطوة يعد استحقاقا قانونيا يعمل الجميع من خلاله على الرقي بالبورصة وسوق المال إلى مصاف الأسواق العالمية لكون السوق الكويتي هو الأقدم والأعرق في المنطقة.

وأشاد بالجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية من كل الفرق الفنية وعلى رأسها المدير العام للسوق فالح الرقبة الذي ينتهي منصبه مديرا عاما للسوق متوها بالجهود التي بذلها خليفة العجيل الذي ترأس تلك الفرق من خلال ترؤسه لجنة نقل المهام.

واضاف ان السوق يشهد اليوم لحظة تاريخية ستكون تتويجا لنجاحات سابقة تم تحقيقها تنتهي بتحول المهام في البورصة الى القطاع الخاص والتي تعتبر خصخصة فعلية لأول مرفق في القطاع العام.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت للأوراق المالية خالد الخالد إن الجميع عمل خلال الفترة الماضية على انجاح ملف خصخصة (البورصة) بنوايا صادقة سواء كان ذلك على مستوى إدارة السوق او هيئة أسواق المال وإدارة السوق.

وأضاف الخالد «سنسعى جاهدين في شركة البورصة الى أن نكون عند حسن ظن الجميع» من خلال الارتقاء بالبورصة وادائها إلى مرتبة إقليمية تقارع الأسواق المالية المحيطة.

وأشار إلى أن خصخصة البورصة ستسهم بفاعلية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري للمنطقة في ضوء ما يتوافر لها من إمكانات مادية وتقنية وبشرية في هذا الخصوص.

وكان الحجرف أعلن في شهر ديسمبر الماضي أن شركة البورصة الجديدة ستتسلم مهام إدارة مرفق السوق رسميا في 24 أبريل 2016.

وقال الحجرف حينها بمناسبة الإعلان عن الجدول الزمني لعملية انتقال مهام إدارة البورصة إلى الشركة في إطار خصخصة سوق الأوراق المالية إن عملية نقل مهام إدارة سوق الكويت ستتم على أربع مراحل تنتهي في ديسمبر 2016.

وأشار إلى أن ملكية شركة البورصة الجديدة ستكون بنسبة 50 في المئة منها للمواطنين و6 في المئة للحكومة فيما يذهب نحو 44 في المئة إلى المشغل العالمي.

يذكر أن تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) يعد أحد التوجهات الاستراتيجية لهيئة أسواق المال التي تنسجم مع التوجهات التنموية الحكومية علاوة على آلية مساهمة التخصيص في دعم الاقتصاد المحلي.

■ الخالد: الخصخصة ستسهم بفاعلية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري للمنطقة

لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة وزيادة وتنمية موارده

«الائتمان» يوقع عقدا لدراسة إعادة الهيكلة و«التمويل الذاتي»

جانب من توقيع الاتفاقية

وقع المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف عقدا مع ممثل شركة (Maxwell Stamp PLC) مدير المقر الرئيسي في لندن ريتشارد كتشن عقدا لإعداد دراسة متكاملة بشأن الحلول التمويلية المتطورة الرامية إلى تمكين البنك من التمويل ذاتيا والحد من الاعتماد على ميزانية الدولة.

وقال المضف في تصريح صحافي عقب التوقيع على العقد : إن «المشروع يستهدف دراسة سبل تحسين مستوى الأداء المالي في تمويل قروض عقارية وبحث الفرص والخيارات المختلفة لإنماء وزيادة موارد البنك» موضحا أن مدته 60 أسبوعا.

وأضاف :إن «المشروع سينفذ على أربع مراحل، تشمل المرحلة الأولى : تحليل السوق والمقارنة المرجعية ، وفي المرحلة الثانية ستتم دراسة سبل وآليات استحداث نظام الرهن العقاري، وفي الثالثة اعداد قانون الرهن العقاري والخطة الاستراتيجية وأخيرا - وفي المرحلة الرابعة – رسم خارطة طريق للتنفيذ».

وأوضح المضف أن نطاق الأعمال ينقسم إلى اعادة هيكلة استراتيجية الاقراض وتحويل البنك إلى مؤسسة تمول ذاتيا ووضع خطة لاستدامة الايرادات والموارد المالية واستحداث قانون للرهن العقاري وتنويع مصادر الدخل.

وأشار إلى أن «شركة ماكسويل ستامب احدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الاستشارات الاقتصادية ولديها خبرة طويلة وممتدة في هذا المجال في عدد كبير من الدول العربية والأجنبية»، موضحا أنها اختيرت من بين خمس شركات وفق معايير دقيقة لتقييم العروض الفنية والمالية.

وأكد المضف أن توقيع العقد يأتي استمرارا للجهود التي يبذلها البنك بهدف تخفيف الأعباء المالية عن الميزانية العامة للدولة والاعتماد على قدراته الذاتية في تمويل قروضه العقارية والاجتماعية لا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تواجه فيها الميزانية العامة للدولة عجزا ناجما عن تراجع أسعار النفط .

أخيرا .. لفت المضف إلى ان البنك بدأ بالفعل تنويع مصادر دخله عبر التعديل على بعض مواد لائحة الاستثمار للسماح له باستثمار بعض الفوائض المالية في سندات الشركات والتمويل الإسلامي وأي استثمارات أخرى تحقق موارد للبنك، وذلك تنفيذا للاستراتيجية الجديدة للبنك.

■ العقد مع شركة «ماكسويل ستامب» ومدته 60 أسبوعا والمشروع سينفذ على 4 مراحل

أرباح «فيفا» تنخفض إلى 9.8 ملايين دينار في الربع الأول

حققت شركة الاتصالات الكويتية (فيفا VIVA) ارباحاً بقيمة 9.8 مليون دينار (32.5 مليون دولار) بالربع الأول من العام الجاري، مقابل ربح قدره 10.3 مليون دينار (34.1 مليون دولار) للفترة المماثلة من 2015، بتراجع نسبته 4.9%.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن إيراداتها ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري بمعدل 6% إلى 70.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2016، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وأوضحت الشركة أن قاعدة العملاء لدى "فيفا" وصلت إلى حوالي 2.4 مليون عميل في نهاية مارس 2016.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قاعدة حقوق المساهمين بنسبة 70% لتصل إلى 102.7 مليون دينار في نهاية الربع الأول من عام 2016، مقارنة بـ60.3 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2015.

وقال الرئيس التنفيذي للقطاع المالي في الشركة، عبدالعزيز عبدالله القطعي: "تمكنت الشركة من خفض نسبة التمويل إلى حقوق الملكية من 1.4 مرة في نهاية مارس 2015 إلى 0.7 مرة في نهاية مارس 2016".

وأضاف أن "هذا الأداء التشغيلي انعكس بشكل إيجابي لتحقيق نمو في التدفق النقدي الحر خلال الربع الأول من العام الحالي بحدود 18%، مقارنة بحجم التدفق النقدي خلال الفترة نفسها من عام 2015".

كانت أرباح "فيفا" قد تراجعت في الربع الرابع من العام الماضي بمعدل 9% إلى 10.1 مليون دينار، مقابل ربح بلغ 11 مليون دينار لنفس الفترة من العام 2014.

وبلغت أرباح الشركة في عام 2015 نحو 43 مليون دينار، مقابل ربح بقيمة 40.4 مليون دينار لعام 2014، بارتفاع معدله 6.4%.

وتراجع سهم "فيفا" بقرابة 2%، قبل نهاية جلسة اليوم بدقائق، حيث هبط السهم إلى سعر دينار واحد، وذلك من خلال تداول 122 الف سهم تقريباً حققت سيولة بقيمة 123.3 الف دينار.

للإسهام في تمويل إنشاء 34 محطة كهرومائية صغيرة

«الصندوق الكويتي للتنمية» يقرض جمهورية كوبا مبلغ 30 مليون دولار

جانب من توقيع اتفاقية القرض

قام الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية بالتوقيع على إتفاقية قرض مع جمهورية كوبا في هافانا، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره ثمانية ملايين وثمانمائة الف دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 30 مليون دولار أمريكي) ، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء 34 محطة كهرومائية صغيرة في كوبا .

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن بنك كوبا الخارجي مانويل اقيل ماريرو- رئيس البنك ، ووقع إتفاقية الضمان نيابة عن جمهورية كوبا فيلكس مارتينز – نائب وزير المالية والأسعار ، ووقع إتفاقية المشروع نيابة عن إتحاد الكهرباء ليفان أرونتيس كروز – المدير العام ، بينما وقع الإتفاقيات الثلاث نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية معالي عبدالوهاب أحمد البدر – المدير العام . وقد شهد حفل التوقيع بدر العوضي ، سفير دولة الكويت لدى كوبا ، و عبدالله خليل المصيبيح – المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الصندوق.

يهدف المشروع إلى إستغلال مخزون المياه القائم خلف السدود لتوليد الطاقة الكهربائية وتوفير إستخدام الوقود الحراري والذي يؤدي إلى تخفيض الإنبعاثات للغازات الضارة .

كما يهدف المشروع إلى توسيع وتحسين الخدمات الكهربائية لسكان الأرياف ، الأمر الذي يساهم في توفير الخدمات الإجتماعية والتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والذي يحد من الهجرة إلى المدن الكبيرة في البلاد ، كما يساهم المشروع في دعم الصناعة الوطنية ودعم المؤسسات التدريبية ومراكز البحوث العلمية في الجامعات في قطاع الطاقة الكهرومائية .

يتكون المشروع المقترح من إنشاء 34 محطة كهرومائية صغيرة تبلغ قدرتها الإجمالية 14.6 ميغاوات ، يتم تركيبها في أسفل السدود التي انشئت في السنوات السابقة لأغراض السري والشرب والحماية من الفيضانات . ويتضمن المشروع تركيب 3 محطات توزيع كهربائية وخطوط توزيع كهربائية بطول حوالي 75 كم على جهد 13.8 ، 34.5 كيلوفولت وكذلك تحسين الطرق المؤدية إلى بعض المحطات الجديدة المقترحة بطول إجمالي حوالي 10 كم . ويشمل المشروع شراء معدات وآليات البناء والتشغيل والصيانة اللازمة لتنفيذ المشروع وكذلك توريد ماكينات لتصنيع التوربينات الصغيرة ومعدات لمكونات المشروع وقطع الغيار التابعة لها . كما يتضمن المشروع توفير معدات بحثية وتدريبية لمراكز البحث العلمي والجامعات تخص المشروع وقطاع الطاقة الكهرومائية بشكل عام ، فضلاً عن الدعم المؤسسي ، والخدمات الاستشارية اللازمة لإعداد التصاميم التفصيلية ووثائق العقود والإشراف على التنفيذ . وتقدر مدة تنفيذ المشروع بسبع سنوات .

وبالتوقيع على هذا القرض فإنه سيكون القرض الخامس الذي يقدمه الصندوق إلى جمهورية كوبا ، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 4 قروض في قطاع المياه والصرف الصحي بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 22.5 مليون دينار كويتي ، أي نحو 76.5 مليون دولار أمريكي . ومن الجدير بالذكر أن هذا القرض هو الأول في تمويل مشاريع الطاقة .

«الوطنية القابضة» الكويتية توافق على إدراج أسهمها بسوق دبي

وافقت عمومية الشركة الوطنية الدولية القابضة (NIH)، المدرجة ببورصة الكويت، على إدراج أسهم الشركة في سوق دبي المالي، على ألا تتجاوز نسبة الأسهم المراد إدراجها طول فترة الإدراج عن 40% من رأسمال الشركة.

وبحسب بيان للشركة على موقع البورصة الكويتية فقد أقرت العمومية توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي (2015)، علما بأن العمومية أقرت توزيعات نقدية ومنحة عن عام 2014.

وشهدت الشركة تراجعاً في أرباحها السنوية بنهاية العام الماضي بحدود 67% إلى 315 الف دينار، مقابل أرباح بقيمة 950 الف دينار في عام 2014.

ووافقت العمومية على تحويل 10% من الأرباح للاحتياطي القانوني بمبلغ 32 الف دينار تقريبا، وعدم الموافقة على تحويل 10% من الأرباح للاحتياطي العام.

كما وافقت على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها.

ويبلغ رأسمال الشركة 21.69 مليون دينار (71.9 مليون دولار) موزعاً على 216.9 مليون سهم تقريبا بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم.

يشار إلى أن العمومية انعقدت في تمام الساعة 11 صباحا بمقر وزارة التجارة والصناعة، بحضور مساهمين يمثلون ما نسبته 82.22% من مجموع أسهم الشركة.

العقارات والصناعة يدفعان البورصة الكويتية للمنطقة الخضراء

ارتفعت المؤشرات الكويتية في نهاية تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بدفع رئيسي من صعود القطاعين العقاري والصناعي.

وانهى المؤشر السعري التعاملات مرتفعا 0.48% عند مستوى 5372.38 نقطة رابحا 25.43 نقطة.

كما صعد المؤشر الوزني في نهاية الجلسة بمعدل 0.48% عند مستوى 365.43 نقطة رابحا 1.75 نقطة.

وسجل مؤشر كويت 15 ارتفاعا نسبته 0.65% عند مستوى 860.94 نقطة رابحا 5.58 نقطة.

كانت المؤشرات قد استهلت جلسة أمس بتباين في الأداء، حيث تراجع السعري والوزني، فيما استقر كويت 15 عند مستوى 855.36 نقطة.

وتقلصت القيم أمس بمعدل 10.6% إلى 12.66 مليون دينار، مقابل 14.16 مليون دينار في جلسة الخميس الماضي.

في المقابل، ارتفعت الكميات أمس لتصل إلى 160.83 مليون سهم، مقابل 157.46 مليون سهم في الجلسة السابقة، بنمو معدله 2.1%.

وتصدر القطاع العقاري ارتفاعات أمس بحدود 1.2% بدفع رئيسي من ارتفاع سهم «دبي الأولى» الذي تصدر ارتفاعات الأسهم بنمو نسبته 9.26%.

كما ساهم القطاع الصناعي في ارتفاع البورصة أمس بعد احتلاله المرتبة الثالثة بين أعلى ارتفاعات قطاعات السوق بنمو 0.9% تقريبا، بفضل ارتفاع سهم «هيومن سوفت» بمعدل 6.85%. على الجانب الآخر، تصدر قطاع التأمين تراجعات أمس بانخفاض معدله 1.14% بضغط رئيسي من تراجع سهم «كويت ت» بنسبة 5%.

وجاء سهم «كامكو» على رأس تراجعات الأسهم بانخفاض معدله 5.88% عند سعر 96 فلسا خاسرا 6 فلوس.

واحتل سهم «المدينة» صدارة نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 11.49 مليون سهم بقيمة 450.8 الف دينار، مرتفعا 2.6%.